

تقرير المراجع المستقل

الموقرين

السادة / جمعية البر الخيرية في محافظة القريات
مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١١٣)
القريات - المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لجمعية البر الخيرية في محافظة القريات مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١١٣) والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م وقوائم الأنشطة والتدفقات النقدية والتغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بها بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة المطبقة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة، تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م وأدائها المالي ورتفقاتها النقدية والتغيرات في صافي أصولها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقرير المالي للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمتطلبات القابلة للتطبيق حسب ظروف الجمعية من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ومسئولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الوارد في تقريرنا، ونحن مستقون عن الجمعية وفقاً للميثاق الدولي لسلك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسئولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساس لرأينا.

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م من قبل مراجع آخر، والذي أبدى رأياً غير معدلاً في تلك القوائم في ٠٢ ذو القعدة ١٤٤٦هـ الموافق ٣٠ إبريل ٢٠٢٥م.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المنشآت غير الهادفة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً للأنحة الأساسية للجمعية، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي تری أنها ضرورية لتمكينا من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهری، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعترز الإدارة تصفية الجمعية أو إيقاف صلياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي دليل واقعي آخر سوي القيام بذلك.

والمكلفين بالحوكمة أي مجلس الإدارة الجمعية هم المسؤولون عن الاشراف على آلية التقرير المالي في الجمعية.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهری، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن رأينا، والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكن لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية سنكتشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل

الموقرين

السادة / جمعية البر الخيرية في محافظة القريات

مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير ربحي برقم (١١٣)

القريات - المملكة العربية السعودية

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة، ونقوم بما يلي:

• التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية وتقييمها سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفر أساساً لراينا، وبعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

• التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

• تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

• التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة الأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرية متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة. استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها وإذا خلسنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرية، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكاتب بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والناتج. المهمة للمراجعة بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتشريعية الأخرى

من خلال مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، لم يتبين لنا مخالفة الجمعية لمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية واللوائح الأساسية للجمعية.

شركة رامي الخضر - محاسبون ومراجعون قانونيون



في ٢٤ شوال ١٤٤٧ هـ الموافق ١٢ إبريل ٢٠٢٦ م
جده - المملكة العربية السعودية